أكد أنهم أحيطوا علماً بالتحديات التي تواجهنا سواءً داخلياً أو خارجياً

رئيس مجلس الأمة : لقاؤنا مع صاحب السمو كان «مثمراً» وأبواب سموه مفتوحة دائماً للجميع

كتب مصطفى كامل

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان لقاء رؤساء لجان المالية والميزانيات والأولويات مع سمو الأمير كان لقاء مثمرا واستمعنا خلاله إلى مرئيات سموه وكانت هناك فرصة لتبادل الأحاديث والحوار مع سموه وكان اللقاء وديا وتخللته لفته ابوية مقدرة من سموه وأحيط الجميع علما بالتحديات التي تواجهنا سواء داخليا أو خارجيا. اضاف وبالنسبة للجنة المالية وأعمالها فإننا عازمون على مواجهة هذا الملف بما فيه من تحديات كبيرة لأن الأمر لا يقتصر على موضوع دعوم فقط بل هي قصة إصلاح اقتصادي جذري ولذلك يحتاج إلى كثير من العمل و حتى لا يكون الأمر مجرد كلام مكرر دون قرار فما اتفقنا عليه هو أن يكون مشروع الإصلاح الاقتصادي عبارة عن وثيقة مفصلة ترفع إلى مجلس الأمة ليصادق عليها ومن ثم يتحول دور النواب لمراقبة الحكومة ومتابعتها لتنفيذ هذه الوثيقة.

وأوضح ان النقاش في الإصلاح الاقتصادي لا يتضمن فقط الدعومات بل يتضمن كل ما يتعلق في الميزانية والاقتصاد الكويتي بحيث ننظر إلى الإيرادات والمصروفات وإلى كيفية أن يكون المواطن الكويتي شريكا اساسيا في الاقتصاد الكويتي وننظر إلى كيفية إصلاح بعض الاختلالات السابقة.

وزاد وكما تعلمون أن اللجنة المالية في اجتماع دائم وكثير من النواب يحضرون هذه الاجتماعات بمن فيهم رئيس المجلس لما لهذا الموضوع من اهمية كبيرة

مؤكدا أن الوثيقة لن تقتصر على رأي المجلس أو النواب بل ستتضمن آراء العديد من الجهات المعنية التي سيتم استدعاؤها ومن لديه رأي يستطيع أن يبديه بكافة الوسائل والطرق حتى عن طريق بوابة "ساهم في التشريع" عبر البوابة الإلكترونية معتبرا أن هذه التحديات تواجه الجميع ولا تواجه النواب فقط دون سواهم ونتمنى أن نسمع جميع الآراء الوجيهه وأن نترجمها إلى واقع عملي ملموس حتى لا يتكرر الأمر ويكون فقط دراسات كما كان في السابق.

وقال ان الآلية الجديدة الآن أنها ستكون وثيقة أو مشروع للإصلاح يرفع إلى مجلس الأمة ويتم مناقشتها وتحديد جميع التفاصيل فيه وبعد ذلك يتحول دور المجلس إلى متابعة عمل الحكومة في إنجازها وأتمنى من الحكومة أن تقوم بتنفيذ ما يتضمنه هذا المشروع. وبسؤاله عن عدد الاستجوابات الكبير التي شهدها هذا المجلس وهل تضر بالعلاقة بين السلطتين أفاد الغانم : لا أبدا ولله الحمد لأننا بعد أن استطعنا إرجاع آداة الاستجواب إلى إطارها الدستوري فليس هناك أي مانع من تقديم الاستجواب طالما أنه في الإطار الدستوري وأما الاستجوابات التي خرجت عن الإطار الدستوري فقد تصدى لها المجلس بعد أن أعاد العربة إلى سكتها الصحيحة ومهما زاد عدد الاستجوابات الدستورية فلن تزعج المجلس وإذا اضطررنا فسوف نخصص جلسات إضافية لتغطية الموضوعات الموجودة في جدول الأعمال كما حدث في السابق.

وفي رده سؤال إن كانت هناك لقاءات مقبلة مع سمو الأمير قال الغانم : " أن مثل هذه اللقاءات تحدد في وقتها وأبواب سمو الأمير مفتوحة دائما للجميع ".

الغانم يصرح لوسائل الإعلام

- الملف الاقتصادى يحتاج إلى عمل كبير أضاف وعازمون على مواجهته
- الأمر لا يقتصر على موضوع الدعوم فقط بل هي قصة إصلاح جذري
- اتفقنا علي أن يكون المشروع عبارة عن وثيقة مفصلة والنواب يراقبون تنفيذها

يرى عدم وجود خصخصة في جمعية الدسمة

الزلزلة : قانونا «المناقصات العامة» و«المسنين» من أولويات الجلسة المقبلة

لجنة الأولويات

اجتمعت لجنة الأولويات البرلمانية امس مع وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح وتم الاتفاق على ان يكون النقاش في جلسة مجلس الامة المقبلة للمواضيع المدرجة على جدول الأعمال.

وقال رئيس اللجنة النائب يوسف الزلزلة في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع ان المواضيع التي ستناقش بالجلسة هي مشروع قانون بشأن المسنين ورعايتهم و مرسوم الخاص بالبلدية ولن يناقش فقط تصويت لأنه مرسوم وقانون المناقصات العامة.

وطلب بالجلسة الماضية من لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية أن تنتهي من موضوع مخصصات العلاج بالخارج قائلا بأن اللجنة ابلغتهم بأنها سترسل تقريرها في هذا الشأن إلى المجلس الخميس المقبل.

وذكر أن الجزء الأخير هو التصويت على توصيات البدون حيث لم يصوت عليها بالجلسة الماضية لعدم وجود نصاب كاف.

وعن الاستجواب المقدم من صالح عاشور لهند الصبيح هو حق دستوري للنائب ولكن بشأن جمعية الدسمة وكرأي شخصي كمتخصص في الاقتصاد ليس هناك خصخصة في جمعية الدسمة إنما مشغل حيث أن وظيفته هو تشغيل السوق المركزي ثم يلتزم بمجموعة من الاشتراطات تضعها الجمعية العمومية بمراقبة الشؤون وإذا لم يلتزم يفسخ العقد. وقد يكون عند المستجوب معلومات جديدة قد يقنع المجلس ونحن كقضاة نسمع الطرفين.

يهدف إلى تبادل الخبرات بين المشاركين وسياسات العمل والتشريعات

«الصحة» تنظم المؤتمر الخليجي الأول لرعاية كبار السن الأحد

قالت وزارة الصحة ان المؤتمر الخليجي الاول للرعاية الشاملة لكبار السن المقرر تنظيمه في الفترة من 13 إلى 15 مارس الجاري يسلط الضوء على حق كبار السن في الرعاية وتطوير السياسات الاعلامية والتوعوية لنشر مفهوم الرعاية المتكاملة لهم.

وأضافت مديرة إدارة الخدمات الصحية لكبار السن بوزارة الصحة ورئيسة اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتورة ابتسام الهويدي في مؤتمر صحافي امس ان المؤتمر يهدف إلى تبادل الخبرات بين المشاركين وسياسات العمل والتشريعات المتعلقة بصحة كبار السن. واوضحت ان المؤتمر سيركز على كيفية مجابهة التحديات المتعلقة برعاية كبار السن وتعزيز دور المجتمع المدني وجمعيات النفع العام والجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية والاقليمية والقطاع الخاص لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل اللازمة لضمان تقديم الرعاية الشاملة لهم بما يتفق مع الاهداف والغايات العالمية المستدامة 2030.

وافادت بان جلسات المؤتمر تتضمن محاضرات علمية وعرضا لتجارب دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والقاء الضوء على الجوانب المختلفة للرعاية الصحية لكبار السن ودور الجهات المختلفة لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل متعددة القطاعات للرعاية المتكاملة لهذه الفئة بما يتفق مع قرارات الامم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.

واشارت إلى ان المؤتمر سيستضيف المهتمين بهذا المجال من الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية والعديد من الخبراء المتخصصين مؤكدة اهمية هذه المناسبة لتعزيز التواصل بين وزارات الصحة والجهات المشاركة بالمؤتمر لتبادل الخبرات ومتابعة المستجدات العالمية في مجال الرعاية الصحية المتكاملة لكبار السن.

واشادت الهويدي بجهود دولة الكويت في إحاطة كبار السن بالرعاية المتكاملة مبينة ان وزارة الصحة قامت باعداد استراتيجية صحية وطنية شاملة لرعاية كبار السن وخطة تنفيذية للاستراتيجية خلال الفترة من 2016-2020 بما يتفق مع الاستراتيجيات وخطط العمل العالمية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية.

وقالت ان الاستراتيجية تهدف للوصول الى الدور الريادي على المستوى الاقليمي والعالمي لدولة الكويت في مجال الرعاية الصحية لكبار السن وتهدف الى التطوير المستمر للرعاية الصحية لكبار السن وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات والارتقاء بالوعي المجتمعي بما يعزز مفهوم التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة مع تعزيز اواصر التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والعربية والاقليمية.

نظرا لدوره في تنظيم الاعلام الجديد بشكل مهني لا يتعارض مع الحريات العامة

المتلقم: وزراء الاعلام الخليجيون طلبوا الاستفادة من قانون «الالكتروني» الكويتي

الرياض - كونا: قال وكيل وزارة الاعلام المساعد لقطاع الاعلام الخارجي بدولة الكويت فيصل المتلقم امس ان وزراء الاعلام الخليجيين طلبوا الاستفادة من قانون الاعلام الالكتروني الكويتي الذي شرع مؤخرا ويقوم على تنظيم الاعلام الجديد بشكل مهني بحيث لا يتعارض مع الحريات العامة.

جاء ذلك في تصريح ادلى به لـ (كونا) بعد مشاركته ضمن الوفد الكويتي برئاسة وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود في اعمال الدورة الـ24 لوزراء الاعلام بدول مجلس التعاون الخليجي.

واشار الى ان الاستفادة من التجربة الكويتية تاتي ضمن سياق تبادل التجارب والخبرات في مختلف مجالات التعاون الاعلامي الخليجي القائم في كل المجالات ومنها البرامج الإذاعية والتلفزيونية ووكالات الانباء.

واكد ان هذه المجالات تهدف الى تعزيز الوحدة الخليجية المبنية على وحدة المصير مبينا ان الاجتماع وافق على تبادل البرامج التلفزيونية والاذاعية التي تعزز اللحمة الخليجية ووحدتها.

وكشف في هذا الصدد عن انه تم تشكيل فريق يمثل قطاعات الاعلام الخارجي بدول مجلس التعاون لرفع خطة مشتركة للتحرك الاعلامي على الصعيدين الاقليمي والدولي سيتم تنفيذها قريبا مشيرا إلى انها خطة تقوم على سرعة التحرك الاعلامي لمواكبة التحديات في العصر الحالي.

وقال ان الوزراء اتفقوا على توحيد الخطاب الاعلامي امام العالم بهدف ابراز دور دول المجلس ومواقفها خارجيا خاصة في ظل الظروف والمستجدات الحالية بصورة واضحة تتوافق مع سياسات دول مجلس التعاون والتي تقوم دائما من منطلقات الشرعية الدولية وخاصة في الوقوف مع الاشقاء في اليمن وتقديم المساعدات الانسانية وارساء السلام والاستقرار في المنطقة.

وكان وزراء الاعلام بدول مجلس التعاون الخليجي قد اختتموا بالرياض في وقت سابق اليوم اجتماعهم الـ24 برئاسة وزير الثقافة والاعلام السعودي الدكتور عادل الطريفي.

وبحث الوزراء خلال الاجتماع سبل تعزيز التعاون الإعلامي بين دول المجلس في ظل مستجدات الأوضاع في المنطقة إضافة إلى عدد من القضايا الإعلامية والمشروعات وما تحقق من أهداف استراتيجية إعلامية مشتركة لدول الخليج.

«الميزانيات» : تخفيض ميزانية بنك الائتمان بنسبة لا تقل عن 20 %

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

- هناك جدية إلى حد ما في تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية بنك الائتمان للسنة المالية 2016/2017 وتبين لها ما يلي :-

أولا : مستوى الجدية للبنك في تسوية ملاحظاته وفعالية نسبية لإدارة التدقيق الداخلي

افاد ديوان المحاسبة ان هناك جدية الى حد ما في تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة لدى البنك من خلال سعي البنك لاتخاذ الاجراءات المناسبة لتسوية ملاحظات ديوان المحاسبة كما اشار الديوان انه بصدد متابعة تلك الاجراءات لتسوية الملاحظات بشكل تام.

وفي ما يخص مكتب التدقيق الداخلي تبين للجنة ان فحص ديوان المحاسبة لأعمال مكتب التدقيق الداخلي وجد انه يقوم بدوره بفعالية لكن بشكل غير مستقل وذلك لتبعية المكتب للمدير العام وليس لمجلس الإدارة كما اشار اليه قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن كما افاد ديوان المحاسبة انه طرح هذا الموضوع مع وزير الاسكان وانه سيقوم بنقل تبعية مكتب التدقيق الى مجلس الادارة.

كما انه سيتم تخفيض ميزانية البنك بنسبة لا تقل عن 20% متوقعة ان هذا القرار قد اتخذه اللجنة وسيطبق على جميع الجهات الحكومية دون استثناء.

ثانيا : تاخير تنفيذ المبنى الرئيسي لبنك الائتمان

تبين للجنة ان مشروع المبنى الرئيسي للبنك لم ينفذ حتى الان رغم اعتماد مبالغ مالية له في 2016/2015 مبلغ ما يقارب 15مليون حيث تبين ان نسبة الصرف في الحساب الختامي الاخير لم تتعد 0.3% من اجمالي المعتمد ورغم تاكيد الجهة انه تم توقيع عقد التنفيذ في شهر يناير الماضي الا ان اللجنة اكدت على ضرورة الاسراع بتنفيذ المشروع لما يعكسه هذا التاخير من تكلفة على المال العام بسبب الاستمرار في تاجير مكاتب اضافية لإدارات البنك حتى الانتهاء من هذا المشروع .كما تبين للجنة تعاقد البنك مع مدير للمشروع يشرف على تنفيذ المشروع رغم وجود عقد للإشراف والتصميم وهو يعد هدرا للمال العام وطلبت اللجنة من ديوان المحاسبة التحقق من قانونية وجدوى التعاقد مع ما يسمى «مدير المشروع » حيث انها اصبحت ظاهرة لدى بعض الجهات الحكومية التي تنفذ مشاريعها بنفسها .

ثالثا : توفير السكن الملائم للمرأة الكويتية وفقا لأحكام القانون رقم (2) لسنة 2011

لاحظت اللجنة ان البنك مازال غير قادر على تفعيل الباب الثالث من المرسوم رقم (324) لسنة 2011 الخاص بتوفير سكن ملائم للمرأة الكويتية بقيمة إيجاريه منخفضة حسب الاشتراطات الواردة في المرسوم كما شرح البنك المعوقات التي واجهها البنك حيال تفعيل هذا الباب وتم شرح تلك المعوقات أمام لجنة شؤون المرأة في مجلس الأمة وبصدد اتخاذ الاجراءات المناسبة بالتنسيق مع لجنة شؤون المرأة ومجلس الوزراء.

رابعا : عدم تسوية المبالغ المالية الخاصة باقساط قروض عقارية محصلة بالزيادة

في ما يخص القروض المتعثرة افاد البنك انه قام بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لتسوية تلك القروض المتعثرة.

اما المبالغ المحصلة بالزيادة من المواطنين والبالغة ما يقارب 3 ملايين دينار افاد البنك ان السبب الرئيسي هو استمرار الجهات الحكومية باستقطاع الاقساط من الموظفين رغم انتهاء من تسديد كامل القرض وانها تقوم بمخاطبة الجهات لوقف الخصم الا ان بعض الجهات تستمر فالخصم على الموظفين لصالح البنك وعليه افاد البنك انه بصدد التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية و 42 جهة حكومية للربط مع بنك الائتمان لتفادي هذه المشكلة مستقبلا وشددت اللجنة ان يكون الربط بين الجهات الحكومية وبنك الائتمان بعيدا عن الشركة التي قامت بمشروع الميكنه للجهات الحكومية وذلك لكثرة ملاحظات ومخالفات ديوان المحاسبة على تلك الشركة وتحويل تلك المخالفات الى لجنة حماية المال العام.

- مشروع المبنى الرئيسي لم ينفذ حتى الان رغم اعتماد مبالغ مالية له
- البنك مازال غير قادر على توفير سكن ملائم للمرأة الكويتية بقيمة إيجارية منخفضة
- مكتب التدقيق الداخلي يقوم بدوره بفعالية لكن بشكل غير مستقل